مقابلة

ميشال كرم
Michelkaram2@hotmail.com

زراعة القنب: تحديات تاريخيّة وإجراءات تنظيميّة برّو: خطوة جريئة لإعادة العلاقة بين البقاع والدولة

وضع رئيس الحكومة الدكتور نواف سلام القانون رقم 178 الذي اقره مجلس النواب منذ 5 سنوات موضع التنفيذ. ويقضي بتنظيم زراعة نبتة القنب وضبط استخدامها لاغراض طبية وصناعية حصرا، نظرا لما تشكله من رافد اقتصادي ومالي جديد للدولة، فضلا عن تحقيق تنمية مستدامة في المناطق المتضررة من زراعته غير المشروعة، والاتجار بمشتقاته

اطلق الرئيس نواف سلام من السرايا الكبيرة مسار تشكيل الهيئة الوطنية المنظمة للقنب الهندي، بهدف ترجمة القانون رقم 178 الى اجراءات وتشريعات تنفيذية. وقد ادرجت هذه الهيئة، التي ستتألف من سبعة اعضاء بمن فيهم الرئيس، في جدول التعيينات، في انتظار ان تضع اللجنة المختصة المواصفات والمعايير المطلوبة لاختيار أعضائها الذين يمثلون وزارات الصحة (رئيس دائرة المخدرات)، الزراعة، الصناعة، الداخلية (رئيس مكتب مكافحة المخدرات) والعدل، مع اختصاصيين في موضوع النباتات الطبية والصناعات الصيدلانية والصناعات المتصلة بنبتة القنب. تمتعت هذه الهيئة بالشخصية المعنوية والاستقلالين المالي والاداري، ولها صلاحيات الرقابة والترخيص للمنشآت والعمليات المنصوص عليها في القانون.

تعود هذه الزراعة الى العهد العثماني على الاقل، ورغم انها ممنوعة قانونا ويعاقب عليها بالسجن والغرامة، فقد صنف لبنان كرابع أكبر منتج للحشيش في العالم بحسب تقرير صادر عن الامم المتحدة عام 2017. شكلت خلال الحرب (1975-1990) مصدر دخل اساسي للميليشيات، اذ كان ينتج سنويا نحو الف طن من الحشيشة الكيف، الى جانب ما بين 30 و50 طنا من الافيون. ورغم محاولات الدولة المتكررة للقضاء على هذه الزراعة، لم تنجح في تنفيذ بدائل تنموية فعالة، واستمرت في حملاتها السنوية لاتلاف القنب، الى ان استجابت اليوم لخطة "ماكنزي" بتحويل هذه الزراعة من اقتصاد قاتل الى مورد طبي وصناعي.

"الامن العام" التقت المهندس الزراعي وخبير انظمة الزراعة والغذاء بشار برو لتقييم قرار الحكومة وفوائده والتحديات التي قد تواجهها زراعة القنب.

■ كيف تقيمون قرار الحكومة وضع قانون زراعة القنب موضع التنفيذ بعد خمس سنوات من اقراره في مجلس النواب؟

□ هذا القرار يعد خطوة جريئة وممتازة، شرط ان يرافقه انشاء ادارة متخصصة تمتلك المعرفة العميقة بهذا القطاع، ومن الضروري ان تتولى هذه الادارة اعداد دراسات شاملة حول نوعية البذور المناسبة للزراعة، والمساحات المنوي زراعتها وتحديد الاماكن الملائمة لذلك، والمساحة المثلى لكل مزارع وفقا لحاجات السوق المحلية والدولية. كما على هذه الادارة ان تحدد الجهة الموثوقة لبيع وتوزيع البذور، والكمية المسموح بها لكل مزارع بما يضمن العدالة والكفاءة، والجهة الرسمية المسؤولة عن تسلم المحصول، والهيئات او الشركات التي ستتولى تصنيع منتجات القنب، اضافة الى تسعير المنتجات لضمان الشفافية وحماية المزارعين والمستهلكين. وجود ادارة فعالة ومراقبة صارمة في جميع مراحل هذه الزراعة، من التوزيع الى الانتاج، هو امر اساسي لضبط هذا القطاع وضمان نجاحه ضمن اطار قانوني وتنظيمي واضح.

■ هل يمكن لهذا القانون ان يساهم في تغيير الصورة النمطية السلبية المرتبطة بزراعة الحشيشة في البقاع ومناطق اخرى؟

□ من المؤكد ان تطبيق هذا القانون سيساهم بشكل كبير في تغيير الصورة النمطية السلبية المرتبطة بزراعة الحشيشة، فعندما يتحول المزارع من زراعة غير قانونية الى انتاج مشروع يخضع لاشراف هيئة مختصة، ويكون منتجه النهائي عبارة عن مواد وزيوت طبية مصنفة ومحددة الاستعمال، سيتبدل الانطباع العام عن هذه الزراعة. لا شك في ان هذه الخطوة ستعيد تعريف العلاقة بين هذه المناطق والدولة، خصوصا بعد ان ارتبط اسمها لفترة طويلة بزراعة الحشيشة الممنوعة قانونيا، انها فرصة لاعطاء بعد انمائي واقتصادي جديد لهذه المناطق، يقوم على اسس قانونية وتنظيمية واضحة، ويعكس تحولا في النظرة الى المزارعين كجزء من دورة انتاجية مشروعة ومفيدة للمجتمع.

■ هل تعتقد ان زراعة القنب ستنتقل من كونها عبئا امنيا على الدولة الى مورد اقتصادي يدر فوائد على المزارعين والاقتصاد اللبناني؟

□ اذا قامت الدولة بادارة قطاع زراعة القنب بالطريقة نفسها التي تدير بها صناعة التبغ، فسيكون من الممكن ان يصبح هذا القطاع مصدرا اقتصاديا مهما يساهم بشكل كبير في تعزيز الاقتصاد اللبناني. لكن السؤال الاهم هو: هل ستعود فوائد هذه الزراعة على الدولة وحدها، بينما يحقق المزارع ارباحا محددة؟ ام ان هذه الزراعة ستعود بالنفع على الطرفين معا، بحيث تتيح للمزارع ان يعيش بكرامة من مردودها؟ من الضروري ان يكون هناك توازن في توزيع الفوائد بين الدولة والمزارعين، فاذا تم تحقيق هذا التوازن، فان الزراعة ستصبح وسيلة لتحسين الوضع الاقتصادي للعديد من المزارعين، وتمكينهم من الحصول على دخل مستدام يحسن من ظروف حياتهم. في الوقت نفسه، ستتمكن الدولة من تحقيق ايرادات من هذا القطاع، والتي يمكن استخدامها لدعم مشاريع تنموية اخرى، مما يعزز من التوازن الاجتماعي والاقتصادي في البلاد.

■ ما هي التقديرات المحتملة للعائدات المالية التي يمكن ان تحققها هذه الزراعة للبنان؟

□ التقديرات المحتملة للعائدات المالية الناتجة من زراعة القنب في منطقة البقاع

المهندس الزراعي وخبير انظمة الزراعة والغذاء بشار برو.

> **تطبيق القانون بشكل فعال سيحول لبنان من ممر للتهريب الى منصة انتاج وتصدير**

تعتمد بشكل رئيسي على المساحة المزمع زراعتها. من المهم الاشارة الى ان هذه المناطق لا تحتوي على مساحات مروية كبيرة، مما يعني ان زراعة القنب ستتم على حساب المساحات الزراعية المخصصة للزراعات الحقلية التقليدية. وبناء على ذلك، يتوقع ان المساحة المتاحة لزراعة القنب في الوقت الحالي قد لا تتجاوز 25 الف دونم. ومع ذلك من الممكن ان تتوسع هذه المساحة الى ما يقارب 50 الف دونم في حال قرر بعض المزارعين التحول الى زراعة القنب بدلا من المحاصيل التقليدية مثل القمح والبطاطا.

■ هل تعتقد ان قوننة هذه الزراعة ستبدد مخاوف المزارعين، خاصة بعد فشل محاولات احلال زراعات بديلة ذات ربحية اقل؟

□ تتطلب المسألة رقابة مشددة على توزيع بذور القنب للمزارعين، وذلك لضمان مراقبة المساحات المزروعة بدقة. فعلى سبيل المثال، اذا حصل المزارع على بذور تكفي لزراعات 10 دونمات، وتبين خلال الكشف انه قام بزراعة 15 دونما. فان ذلك يشير الى احتمال حصوله على بذور بطرق غير قانونية، بهدف تهريب الفارق من الانتاج وبيعه بأسعار اعلى من الاسعار المعتمدة من قبل الدولة. كما قد يشير ذلك الى انه لم يسلم الكمية المتوقعة من محصوله بناء على المساحة الاصلية (10 دونمات)، مما يعني انه قد يكون متورطا في تجارة غير شرعية، وبالتالي من الضروري وجود رقابة فعلية ومستدامة لضبط هذه الكميات. من المفترض ان تؤدي قوننة هذه الزراعة الى تقليص مخاوف المزارعين، شريطة ان تأخذ الدولة تكاليفهم في الاعتبار وتضمن لهم عيشا كريما ولائقا. في حال تم التعامل مع هذه الزراعة بشكل قانوني، سيكون في امكان المزارعين ان يتنفسوا الصعداء، من دون الخوف من الملاحقات القانونية او الخسائر الاقتصادية.

■ في حال طبق القانون بشكل فعال، هل ترى انه يمكن اعادة الثقة بين الدولة والمزارع، ويتحول لبنان من ممر للتهريب الى منصة انتاج وتصدير لأغراض طبية وصناعية؟

□ اذا تم تطبيق القانون بشكل فعال، فلا شك في أن لبنان سيتحول من مجرد ممر للتهريب الى منصة انتاج وتصدير للمواد الزراعية المخصصة للأغراض الطبية والصناعية. في هذا السياق، من الضروري الاشارة الى اهمية دور الدولة في هذا التحول، حيث يتطلب الامر ◄

◄ ان تكون السلطة الحاكمة حازمة في مراقبة تنفيذ القانون وتوجيهه نحو الاستخدامات القانونية والمفيدة فقط.

■ ما هي ابرز التحديات التي تواجه هذه الزراعة؟

□ تتمثل ابرز التحديات التي تواجه زراعة القنب في العامل المناخي، حيث ان زراعة القنب مثل اي منتج نباتي آخر يستخرج منه زيوت طبية او عطرية او صناعية، تتطلب ظروفا مناخية محددة لتحقيق الفوائد المرجوة، ويحتاج القنب الى ستة عناصر اساسية لينمو بشكل سليم:

"ازمة التمويل قد تؤدي الى تقويض التقدم نحو تحقيق الحلول الدائمة"

1-التربة التي يجب ان تحتوي على معادن وحموضة ورطوبة محددة.
2-الضوء حيث من المفروض ان تكون هناك ساعات كافية من النور.
3- الحرارة التي يجب ان تتراوح بين 24 و32 درجة مئوية.
4- الرطوبة الجوية التي تتطلب مستويات مناسبة.
5- الري الذي بمقدور المزارع التحكم به لضمان النمو الجيد.
6- التسميد والمغذيات لتوفير العناصر الضرورية للشتلة.

لكن من التحديات الكبرى التي تواجه المزارعين في لبنان، خاصة في منطقة البقاع، هو ارتفاع درجات الحرارة بسبب تغير المناخ. ففي ايام معينة من شهر ايار قد تتجاوز الحرارة 35 درجة مئوية، وهو ما يعد مؤثرا سلبيا على نوعية الزيوت الاساسية المستخرجة من القنب. حيث ان هذه الزيوت مثل زيت TFC وزيت CBD، تتأثر بشكل كبير بتغير درجات الحرارة، مما يؤدي الى تدني جودتها وكميتها، وبالتالي تؤثر سلبا على قيمتها التجارية. عندما لا يكون المناخ ملائما لزراعة القنب تتغير نوعية الزيوت الاساسية، مما يجعلها غير مرغوبة في الاسواق.

■ ما هي اهمية هذه الزيوت؟

□ زيت CBD يمثل نحو 40 في المئة من مستخرج نبات القنب، وهو من 113 مركبا موجودا في القنب، تكمن اهميته في استخدامه لعلاج عدد كبير من الحالات المرضية، بما في ذلك داء باركنسون، الفصام، داء السكري، التصلب المتعدد والقلق. ويعتبر هذا الزيت من الزيوت الطبية ذات الفوائد المتعددة التي تسهم في تحسين الصحة العامة وعلاج بعض الامراض المزمنة. اما زيت TFC فهو يستخدم بشكل رئيسي في تقوية الشعر ومنع تساقطه، وله تأثير ايجابي على نمو الشعر بفضل مكوناته الفعالة، كما انه يحتوي على خصائص مضادة للالتهابات، مما يجعله مفيدا في تهدئة فروة الراس وعلاج مشاكل الجلد مثل الاكزيما والصدفية.

"الذهب الاخضر"

اصدرت شركة "ماكنزي" تقريرا استشاريا عن السياسة الاقتصادية اللبنانية بعنوان: "رؤية لبنان الاقتصادية" والذي تضمن تقديرات تفيد بان ايرادات زراعة نبتة القنب المعروفة بـ"الذهب الاخضر" قد تصل الى 4 مليارات دولار من المبيعات السنوية في حال تم احسن استثمارها بشكل جيد، واوضح التقرير ان التوجه نحو زراعة القنب يمكن ان يكون حلا لانقاذ الاقتصاد اللبناني والنهوض به، على اعتبار ان اهمال هذا القطاع يعني تفويت فرصة مالية كبيرة على الخزينة اللبنانية.